

نحو توطين التجارة العادلة في البلدان النامية عن طريق توسيع العمل بالتجارة (جنوب - جنوب) (دراسة وصفية تحليلية للترويج للتجارة جنوب-جنوب)

Localization of fair trade in developing countries by expanding trade (South-South) (analytical descriptive study of promotion)

عبد الغفار غطاس^{1*} ، بلال بولطيف²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى فهم التجارة العادلة من خلال عملها على حماية وتحقيق فرص أفضل للمنتجين الصغار في البلدان النامية من الممارسات المشوهة للتجارة في الأسواق الدولية، تم خلالها التطرق إلى المشهد الاقتصادي العالمي وفرص التجارة المتحققة بين البلدان النامية والمتقدمة عن طريق عرض وتحليل البيانات المفصلة للعلاقات التجارية الدولية، وتوصلت الدراسة إلى طرح فكرة أكثر شمولية من حيث مضمونها في توسيع نطاق التجارة الدولية العادلة وتحقيق المكاسب عن طريق العمل ضمن اطار التجارة جنوب - جنوب.

الكلمات المفتاح: بلدان نامية ؛ بلدان متقدمة ؛ تجارة دولية ؛ تجارة عادلة ؛ تجارة (جنوب جنوب).

Abstract: This study aims to understand fair trade by working to protect and achieve better opportunities for small producers in developing countries from trade distorting practices in international markets, The global economic landscape and trade opportunities between developing and developed countries were addressed by presenting and analyzing the data explaining international trade relations, The study came up with a more comprehensive idea in terms of its content in expanding fair international trade and achieving gains by working within the South-South trade framework.

Keywords: Developing Countries ; Developed Countries ; International Trade ; Fair Trade ; Trade (South-South).

I- تمهيد :

شهدت الساحة العالمية قفزة نوعية في مجال نمو التجارة الدولية بين المناطق المختلفة للعالم ما أدى إلى سيادة نظرة تفاؤلية لدى البنك الدولي من مستقبل هذه الأخيرة، التي أرجعها في الحقيقة إلى مجموعة من العوامل تكون وراء ذلك في واحدة منها زيادة معدلات النمو في البلدان النامية، إلا أن هذه النظرة من التفاؤل لا بد وأن تستتبع بملاحظة الاختلاف بين البلدان في ميدان التجارة ونموها فيه، فالممارسات المشوهة للتجارة من قبل البلدان في الشمال المتقدمة جعلت منها أن تكون في غير صالح البلدان النامية، وهذا بدوره ينعكس سلباً على المنتجين الصغار في هذه البلدان خاصة أنهم يمثلون الغالبية الكبرى من مجموع المنتجين فيها، لذلك فإن البحث عن أسواق عادلة يضمن فيها هؤلاء تسويق منتجاتهم وبأسعار عادلة كان المطلب والمكسب لهذه الفئة من المنتجين. وأمام هذا الوضع من اللاتكافؤ في الفرص والتجارة الأسواق الدولية ظهرت منظمات ومؤسسات تدعو إلى إقامة تجارة عادلة بتوفير فرص أفضل وأسعار عادلة للفئات التي تضررت من المعاملات والشروط التي تفرض في الأسواق الدولية، وشملت هذه الدعوة من إقامة تجارة عادلة مناطق واسعة من العالم في أوروبا وأمريكا، حيث تقوم خلالها بجملات واسعة من أجل الترويج لهذه الفكرة، ومن أجل توسيع التجارة لتكون في خدمة المنتجين الصغار والبلدان التي عانت من الممارسات الضارة في ميدان التجارة الدولية تمكنت مجموعة البلدان الواقعة في الجنوب من العمل على تعزيز العلاقات التجارية الدولية فيما بينها عن طريق إقرار التجارة جنوب - جنوب، ما يمكنها من حصد المكاسب وفتح مجالات أوسع للتبادل والتعاون.

1.I- نظرة عامة على المشهد الاقتصادي العالمي: إن النظر إلى المشهد الاقتصادي العالمي يفضي إلى حقيقة مفادها السيطرة الواضحة

للبلدان الصناعية الكبرى على الأسواق العالمية مقارنة بنظيرتها من البلدان النامية، ذلك أن النصيب الأكبر من الصادرات العالمية الذي يصل إلى ما يفوق 60 في المائة تحوز عليه البلدان المتقدمة مقارنة بتلك الصادرة من البلدان النامية، ففي عام 2002 بلغت صادرات البلدان المتقدمة نسبة إلى الصادرات العالمية ما يزيد عن 65 في المائة في حين سجلت البلدان النامية حوالي 32 في المائة، تراجعت هذه المعدلات بالنسبة للبلدان العالم المتقدم إلى حوالي 53 في المائة في المقابل ارتفعت في بلدان العالم النامية إلى حوالي 44 في المائة، لكن تبقى دول العالم المتقدم تحتل الصدارة في نسب الصادرات نحو العالم (انظر جدول رقم 02).

أما بالنسبة لمعدلات النمو المتوسطة السنوية خلال فترات زمنية مختارة نجد أن البلدان النامية تحقق معدلات أعلى مقارنة بالبلدان المتقدمة، فخلال الفترة (2000-2005) بلغ المعدل المتوسط للنمو في البلدان المتقدمة 2.11 في المقابل سجلت البلدان النامية 5.42 تراجعت هذه المعدلات خلال الفترة (2013-2018) إلى 2.08 في البلدان المتقدمة أما بالنسبة للبلدان النامية إلى 4.14 وهذا مرده إلى أسباب خارجية وداخلية بالنسبة إلى هذه المجموعات (انظر جدول رقم 02).

2.I- قطاعات الاقتصاد الرئيسية في البلدان النامية : عند القيام بتحليل قطاعات الاقتصاد الرئيسية والصادرات للبلدان النامية

والمقدمة نجد أن الأولى تعتمد بشكل أساسي على قطاع الانتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية بدرجة كبيرة، أما البلدان المتقدمة نجد أنها تعتمد على القطاعات الصناعية، وحين القيام بتحليل قوة العمل في هذه البلدان يتضح أن نسب التشغيل في القطاع الزراعي تتجاوز 58 في المائة من قوة العمل في البلدان النامية بينما نجد فقط حوالي 05 في المائة من قوة العمل في البلدان المتقدمة تشتغل في هذا القطاع، بالإضافة إلى هذا فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني للبلدان النامية تصل إلى حوالي 14 في المائة في المقابل لا تتعدى هذه النسبة 03 في المائة في بلدان العالم المتقدم، أما الجانب الآخر المتعلق بصادرات المواد الأولية فهذا كذلك أمر شائع بالنسبة للدول النامية من حيث أنها تعتمد اعتماداً كلياً على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام، أما باقي الأنشطة الأخرى كالصناعة والخدمات تعتبر أنشطة ثانوية، فالصادرات من الدول النامية تصدر في صورتها الخام إلى الدول المتقدمة، وهذا بغض النظر عن الدول النامية الأخرى ذات الندرة في تلك الموارد (انظر الشكل رقم 01).

لذلك يمكن القول أن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان إلى التركيز على قطاع الزراعة والمواد الأولية في الدول النامية، هي الحقيقة القائلة بأنه: " عند مستويات الدخل المنخفضة تكون الأولوية بالنسبة للإنسان هي الغذاء ثم الملابس فالماوى"، وبالتالي تكون الزراعة بهذا الشكل مستوعبة لأعداد كبيرة من اليد العاملة بإنتاجية منخفضة، مع اتسامها بنقص الأدوات التكنولوجية فيها أي أنها بدائية ومتخلفة في وسائلها الإنتاجية.

I.3- أهمية صادرات الدول النامية في تمويل مشاريع التنمية:

إن المتتبع لحركة التجارة العالمية ليجد النسب المحققة من قبل البلدان النامية في مشاركة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذا في الحقيقة لا يمكن اعتباره مؤشر ايجابي على الاطلاق كونه ينطوي على دالتان فمن جهة يعكس مشاركة هذه الأخيرة في الحركة الواسعة للتجارة الخارجية على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى إنما يعكس حالة من التأزم ووقوع هذه الأخيرة في مأزق التبعية والارتباط الشديد بالعالم الخارجي مكوّن من مجموعة البلدان الصناعية الكبرى¹، لذلك يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) الأهمية البالغة للتجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث سجلت معدلات أكبر من البلدان المتقدمة خلال السنوات المختارة، ففي سنة 1990 تجاوزت نسبة مشاركة التجارة في الناتج المحلي 49 في المائة بينما لم تتجاوز 36 في المائة في البلدان المتقدمة، بلغت ذروتها عام 2005 مسجلة نسبة تفوق 78 في المائة في البلدان النامية في حين البلدان المتقدمة بلغت 47.939 في المائة، وفي سنة 2013 بلغت هذه النسبة 69.656 و 56.580 في المائة لكل من البلدان النامية والمتقدمة على التوالي، وهذا يبيّن اعتمادية البلدان النامية على التجارة الخارجية كإحدى المصادر الهامة للدخل.

وعند إجراء تحليل لتدفقات البلدان النامية من العملة الأجنبية من الخارج نجد أنه من 60% إلى 70% من التدفقات السنوية من العملة الأجنبية يتم الحصول عليها عن طريق الصادرات من المواد الأولية إلى العالم المتقدم، وهي مستعملة في عمليات التنمية وتمويل الاستثمارات في البلد، ولكن رغم هذا فإن غالبية هذه التدفقات أستخدمت جراً تخليص المديونية الخارجية لتلك الدول، لاسيما في فترة الثمانينات والتسعينات².

والنظرة إلى مساهمة هذه الدول في الإنتاج والتجارة العالمية تكشف على أنه في الفترة 2002/1999 انخفض نصيب هذه الدول من الصادرات والواردات إلى 06% و 04% على التوالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص حصتها في السوق العالمي³ من 29.1% إلى 26.2%، بالإضافة إلى أن النجاح الذي حققته هذه الدول فترة السبعينات، إنما يعود إلى الطفرة النفطية التي عرفتها تلك الفترة، ما انعكس إيجاباً على الدول المصدرة للنفط (دول الأوبك) في دول العالم النامي، إضافة إلى الدول الآسيوية مع دول قليلة من الدول الحديثة العهد بالتصنيع في الثمانينات والتسعينات، أما بالنسبة لمعظم الدول الأخرى فقد استمر نصيبها في التدهور من التجارة العالمية خاصة تلك المعتمدة على الانتاج الزراعي والمواد الأولية.

وأمام هذا الوضع من تقلص نسب مساهمة الدول النامية في الصادرات العالمية مقابل سيادة الصادرات من العالم المتقدم في الأسواق الدولية نكون أمام حالة من لا تكافؤ في مشاركة البلدان في التجارة العالمية، خاصة عند وجود عراقيل وقيود تحول دون وصول منتجات هذه البلدان إلى الأسواق العالمية بدعوى مخالفتها للمعايير الدولية (كالمعايير الصحية والبيئية وأخرى)، أو قيود كمية كالرفع في معدلات الضرائب والرسوم أمام المنتجات الوافدة من البلدان النامية نحو تلك المتقدمة (من الجنوب نحو الشمال).

وهذا الوضع من اللا-عدالة في جغرافية التجارة وتقسيم العالم إلى شمال- جنوب عمل على ترسيخ النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المفضي إلى أن يجعل من بلدان الشمال متقدمة صناعية في حين بلدان الجنوب نامية متخلفة تنتهي في الغالب لأن تكون مستعمرات لبلدان الشمال أو تابعة له، وهي في الغالب تتخصص وفق هذا النظام في توفير المواد الأولية والمنتجات الزراعية أو أن تكون أسواقاً رئيسية لتصريف المنتجات بعد تحويلها من قبل البلدان الصناعية، بالإضافة إلى هذا الوضع فإن المنتجات التي تتمكن من الولوج إلى أسواق البلدان المتقدمة غالباً تواجه عراقيل وقيود كالمعاملة التمييزية والتسعير غير العادل وأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات اجتماعية منظمة هدفها مساعدة المنتجين من صغار المزارعين ومصدري المواد الزراعية وأصحاب الحرف التقليدية في البلدان النامية على تحقيق شروط تجارية أفضل مع العمل على تعزيز الاستدامة لها من خلال العمل على دفع أسعار أعلى للمصدرين والوصول إلى تطبيق معايير اجتماعية وبيئية أعلى⁴.

وهذه الفكرة أخذت مسمى " التجارة العادلة " التي قام بتبنيها العديد من المنظمات والمؤسسات الأوروبية والأمريكية، وحيث كان ظهور هذه الفكرة بشكل أوضح على يد مؤسسة أوكسفام⁵ (OXFAM)، التي تسعى من خلال إقامتها لحملة واسعة لأن تكون التجارة عادلة بين جميع الأطراف البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، أي أن تكون التجارة لصالح الجميع وبالأخص خدمة الشعوب الفقيرة، وهذا عن طريق إنهاء قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعمل على استغلال هذه الشعوب لخدمة البلدان الغنية، بالإضافة إلى هذا كله فإنها تعمل على نقل سلع الشعوب الفقيرة بعد شرائها إلى دول الشمال وبيعها بأثمان عادلة تمكنهم من الحصول على أرباح معتبرة.

II- التجارة العادلة (مفهوم، نشأة، أهداف، مبادئ ومستقبل التجارة العادلة)

II. 1- مفهوم التجارة العادلة: تتعدد مفاهيم التجارة العادلة بحسب الجهة القائمة بتطبيق هذه الأخيرة كما يلي:

- تعرّف التجارة العادلة على أنها التجارة التي تقوم على مبدأ الشراكة والحوار والشفافية والاحترام، والتي تهدف إلى تحقيق عدالة أكبر في مجال التجارة الدولية وكذلك تساهم في تطوير التنمية المستدامة من خلال تقديم شروط تجارية أفضل وحماية حقوق العاملين والمنتجين المهمشين خاصة في دول الجنوب، وتقوم منظمات التجارة العادلة التي يدعمها المستهلكون بمساندة المنتجين ونشر التوعية وإجراء حملات من أجل تغيير قواعد وممارسات التجارة التقليدية.
- التجارة العادلة هي شراكة تجارية تهدف إلى إنصاف أكبر في التجارة الدولية وتساهم في التنمية المستدامة بنوفاً أفضل وضمان حقوق المنتجين والعاملين المهمشين خاصة في دول الجنوب، وهنا تنخرط منظمات التجارة العادلة مدفوعة من طرف المستهلكين بشكل عملي في دعم المنتجين وفي عمليات التحسيس وتطوير حملات لإحداث تغييرات في قواعد وطريقة عمل التجارة الدولية التقليدية.
- كما نجد أن التجارة العادلة تأتي لتعمل على احترام ظروف عمل المنتجين في دول الجنوب بحيث تضمن لهم أجوراً كريمة، مع الدفاع عن الانصاف ومحاربة استغلال الأطفال في مجال العمل، بالإضافة إلى احترام البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة.
- وهذا يجعل من التجارة العادلة في مفهومها تأخذ عدة أبعاد وتسعى إلى تحقيق عدة أهداف بالشكل الذي يجعلها " نظام تجاري تكافلي وبدلي للنظام التقليدي يهدف إلى تحقيق التنمية للشعوب ومحاربة الفقر"⁶.
- لذلك يبقى التحدي الأساسي الذي تواجهه التجارة العادلة هو تنظيم التجارة العالمية والعمل على جعلها متوازنة بالشكل الذي تخدم فيه الفاعلين المحرومين والمهمشين وتكون في صالحهم، هذا ما يؤدي إلى أن تكون التجارة العادلة تمارس تأثيراً اجتماعياً واقتصادياً في الاقتصاديات المحلية الأكثر فقراً.

II. 2- نشأة وظهور فكرة التجارة العادلة: بالرغم من أن تأسيس أول منظمة للتجارة العادلة كان في أوروبا في المملكة المتحدة 1964

وشهدت أول مصدر في هولندا 1967 وأول متجر في بريكولين 1969 إلا أن بداياتها كانت في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنوات الأربعينيات والخمسينيات، وكان ظهوره كرد فعل من طرف المنتجين والحرفيين على الممارسات غير العادلة في الأسواق التقليدية من حيث لا يسمح لهم بولوج هذه الأسواق بالإضافة إلى حصول المعاملات التمييزية فيه لصالح المنتجين الكبار والوسطاء.

لذلك وأمام هذا كله تبنت بعض المنظمات والمؤسسات الأوروبية والأمريكية فكرة تحقيق سعر عادل لمنتجي ومصدري المواد الزراعية سواء في العالم النامي أو المتقدم، حيث كان التركيز على منتجات العالم النامي كونهم يتعرضون للظلم في هذه الأسواق، بالإضافة إلى ضعفهم وعدم قدرتهم على التفاوض حول أسعار المنتجات والذي يرجع في الأساس إلى أن ظروف السوق والتجارة تكون في مصلحة بلدان الشمال، وكون الزراعة تعتبر النشاط الرئيسي في هذه المناطق فإن الغالبية العظمى من السكان يعيشون على دخل الزراعة، فإنه من السهل جداً أن تتأثر هذه الدخول بالتقلبات الحاصلة في هذا القطاع جراء القواعد والقرارات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية خاصة في

مجال سعيها نحو تحرير التجارة العالمية، فبخصوص تعزيز السياسات الزراعية المناوئة يجري خفض نسب الدعم المقدمة للمزارعين ما يؤدي إلى تراجع نسب الأرباح التي يتحصلون عليها وبالتالي زيادة في أسعار المنتجات كمقابل لذلك، وهذا من شأنه أن يضعف من القدرة الشرائية للفقراء في الريف والحضر وفي المقابل نجد أن تحرير الاستيراد في هذه البلدان يعمل على تدمير منتجات ومصادر دخل المزارعين الصغار.

وفي هذا السياق من الأسباب المؤدية إلى تبني التجارة العادلة في العالم فإن الأرقام الصادرة عن المؤسسات الدولية تكشف عن ظلم بيّن في توزيع التجارة العالمية بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية، فالأولى تتحكم في 87 في المائة من واردات العالم و 94 في المائة من صادراته، و 20 في المائة من أغنياء العالم تفوق دخولهم أفقر 20 في المائة من البلدان الفقيرة بنحو 60 مرة، لذلك فإن ثمار وفوائد التجارة العالمية تكون في صالح هذه الدول الغنية دون النامية منها التي نجد لها تأثيراً واضحاً في حالة الانخفاض في أسعار المنتجات، ففي الفترة (1985-1993) انخفضت أسعار السلع الأولية كالبن والسكر والكاكاو بنسبة 30 في المائة ما تسبب لها في معاناة كبيرة لمنتجاتها هذه السلع في بلدانهم (لمزيد من التفصيل انظر الآثار السلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، قمة كانكون ... بداية النهاية؟).

II. 3- الأهداف الرئيسية للتجارة العادلة: تسعى التجارة العادلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية تتمثل في:

- تعزيز وضمان مشاريع الانتاج العادل والتجاري العادل بربط العلاقات مع المنتجين والمشتغلين في البلدان المحرومة جنوب العالم؛
- تحسين ظروف حياة المنتجين وزيادة وصولهم إلى السوق عن طريق تعزيز عمل منظماتهم وضمان خلق شراكات تجارية مستقرة؛
- تعزيز فرص التنمية للمنتجين المحرومين خاصة ما تعلق منهم بالنساء والسكان الأصليين والعمل على حماية أطفالهم من الاستغلال في العمليات الانتاجية؛
- اطلاع المستهلكين على الآليات الاقتصادية للمنتجين في البلدان المحرومة؛
- الحرص على إقامة الانتاج والتجارة على أساس من احترام لكرامة الانسان وسلامته؛
- توفير ظروف عمل ملائمة وعادلة للمنتجين الصغار مع دفع المؤسسات الوطنية والدولية لمساعدتهم وحمائهم
- وهذا ضمن اطار تعزيز استخدام الموارد المستدامة.

II. 4- مبادئ التجارة العادلة: في سياق الترويج وتوسيع مفهوم التجارة العادلة تم اعتماد وتطبيق مجموعة من المبادئ من قبل الحركات الدولية للتجارة العادلة (مجموعات المنتجين ومنظمات المستوردين) تكون كقواعد سلوكية وأخلاقية في علاقات التعاون والتجارة بينها ومن ضمن هذه المبادئ نجد⁷:

- **العمل على خلق فرص للمنتجين الذين يعيشون وضعية تتميز بالضعف الاقتصادي:** كون التجارة العادلة تعتمد في عملها وفق استراتيجية للتخفيف من الفقر وتحقي التنمية المستدامة، وهذا من خلال خلق فرص للمنتجين الصغار الذي يعيشون في بيئة تتسم بالتمييز والضعف الاقتصادي ممارسة عليهم ضمن منظومة النظام التجاري التقليدي.
- **الشفافية والمحاسبة:** وهذا من خلال العمل بنزاهة واحترام متبادل بين الشركاء التجاريين، مع مراعاة اطلاع المستهلكين على السعر الحقيقي المدفوع للمنتجين بحيث لا يمكن أن يكون أقل من سعر التكلفة⁸.
- **نزاهة الممارسات التجارية:** إن المسؤولية التي تقع على عاتق المنظمة في تنفيذ التزاماتها نحو المنتجين الصغار المهمشين (عدم رفع أرباحها على حسابهم) وسعيها نحو توفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية يجعلها تحرص على تنفيذ المعاملات التجارية في الوقت والجودة والمواصفات المطلوبين.
- **تحقيق السعر العادل:** يتمثل السعر العادل في ذلك المتفق عليه عبر قنوات الحوار والمشاركة ضمن السياق المحلي والجهوي، بحيث يغطي فقط مصاريف الانتاج ويمكّن من الحصول على انتاج عادل اجتماعياً - أي الأخذ بعين الاعتبار مبدأ نفس الأجر لنفس

العمل مهما كان جنس العامل - مراعيًا فيه المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم ومساعدة المنتجين على الحصول على التمويل اللازم للمراحل التي تسبق الزراعة والجني،

- **ضمان عدم تشغيل الأطفال والقيام بالأشغال الشاقة:** طبقاً لما جاءت به نصوص الأمم المتحدة لحقوق الطفل والقوانين المحلية والاجتماعية من عدم تشغيل الأطفال واستغلالهم في عمليات الانتاج، فإن منظمات التجارة العادلة بدورها تحرص على عدم استغلال فئة الأطفال في العمليات الانتاجية المختلفة لكي لا يؤثر ذلك سلباً على رفاهية وسلامة هذه الفئة ولا يمنعهم من الحصول على المتطلبات التعليمية والترفيهية لهم⁹.
- **الالتزام بعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة مع حرية تكوين الجمعيات:** كما تم الإشارة عليه في العناصر السابقة فإنه في سياق تطبيق التجارة العادلة يتم تقييم العمل وأداء الأجر بالتساوي بين المرأة والرجل، مع بدل الجهود لإدماج فئة النساء في مراكز اتخاذ القرار في المنظمات، وهذا من شأنه العمل على تقوية مكانة هذه الأخيرة.
- **ضمان ظروف العمل الكريمة:** حيث تعمل التجارة العادلة على احترام الاتفاقيات التي نصت عليها منظمة العمل الدولية من الحرص على توفير بيئة عمل آمنة وصحية للمنتجين.
- **تطوير المؤهلات والقدرات:** تعمل التجارة العادلة على ضمان الاستمرارية للعلاقات الناشئة بين المنتجين ومنظماتهم بالشكل الذي يعمل على التحسين من قدراتهم في الادارة والتسويق وولوج الأسواق الجديدة، بالإضافة إلى العمل على تنمية روح الاستقلالية لدى المنتجين.
- **الترويج للتجارة العادلة:** تتجسد عمليات الترويج في حملات التوعية التي تقوم بها منظمات التجارة العادلة للمستهلكين حول تحقيق عدالة أكبر في التجارة العالمية، بالإضافة إلى تزويد شرائح الزبائن في العالم بالمعلومات المتعلقة بتنظيم وظروف الانتاج في التجارة العادلة والتقنيات المستعملة في الاعلانات والتسويق، مع ضمان تحقيق معايير عالية في مجال التعبئة والتغليف للمنتجات.
- **احترام البيئة:** حيث تعمل التجارة العادلة على تطبيق طرق انتاج مسؤولة تحافظ فيها على البيئة¹⁰، ومعززة للتنمية المستدامة في جميع مراحل الانتاج المختلفة وصولاً إلى مرحلة التسويق.
- **ضمان علاقات تجارية مستقرة:** وهذا يتأتى هذا من خلال الحفاظ على علاقات تجارية طويلة الأمد بين المنتجين ومنظماتهم الخاصة مبنية على التضامن، المساعدة والاحترام المتبادل بالإضافة إلى تجنب أشكال المضاربة والوساطة، الأمر الذي يؤدي إلى نمو التجارة العادلة وتوسيع نطاقها على المستوى العالمي.

II. 5- مستقبل التجارة العادلة:

برزت التجارة العادلة في السنوات الأخيرة كمنقذ قوي لعدم المساواة العالمية التقليدية وكوسيلة واعدة لعولمة البديلة القائمة على العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، فأصبحت سوقاً واعدة يحقق فيها حوالي 1.5 مليار دولار سنوياً بحيث تضم العديد من السلع الأساسية وآلاف المستهلكين والمنتجين والموزعين من الشمال إلى الجنوب.

لذلك فإنه يمكن القول بأن نجاح التجارة العادلة يتركز على قدرتها في الجمع بين حكامه الأهداف والمشاركة العملية في التجارة العادلة والمستدامة داخل قطاع الأغذية والزراعية وخارجها، وفي البيئة الواقعية التي تسودها العولمة وتجلياتها فإن قوى الأسواق تتعرض إلى تحديات وتهديدات من شأنها أن تعيد تشكيل وتوسيع علاقات السوق غير المتكافئة، لهذا يكون أمام التجارة العادلة إعادة ضبط رؤيتها وممارستها أمام هذه الظروف، أو أن جدول أعمالها قد يتحول ويتآكل لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وتحديث السوق بالشكل الذي يمكن من إعادة ضبط قوى السوق غير المتكافئة.

ومن التحديات التي تواجهها التجارة العادلة في بيئة العولمة وانتشارها الواسع في الأسواق العالمية نجد¹¹:

- **ظروف السوق ومجال تعميم التجارة العادلة :** حيث انتقلت التجارة العادلة من نطاق المنظمات الصغيرة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة إلى مجال الشركات الكبيرة العابرة للقارات والحدود الوطنية، بالإضافة إلى أن العمل على تبني الشهادات الصادرة عن منظمات التجارة العادلة وانتشار المبادرات الوطنية جعل من مبيعات هذه التجارة تنتشر على نطاق واسع بالنسبة للمنتجات المعتمدة، بالرغم من الصعوبة التي تواجهها المنتجات ومؤسسات التجارة العادلة وكذا الممارسات في صعوبة الالتزام بالمعايير العادلة مع قواعد السوق السائدة، الأمر الذي يستوجب إقرار دعم إضافي لها من أجل تعزيز الممارسات والمعايير العادلة للمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.
 - **ضمان تحقيق العدالة بين صغار المنتجين والمحافظة على العمالة:** بالنظر إلى التوسع الذي تشهده التجارة العادلة ممثلاً في المشاركة الواسعة للمؤسسات الزراعية الكبيرة فإنه لا بد من توفير الحماية لصغار المزارعين والعمالة المأجورة وكل ما له علاقة بخلق عدم المساواة بين هذه الأطراف، وهذا تعزيزاً لمفهوم التجارة العادلة وما يشتمله من ضمان لعدالة الأسعار وعلاقات تجارية، بالإضافة إلى تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم للعمال المحرومين باعتبار أن التجارة أذات للتمكين.
 - **حوكمة شبكة التجارة العادلة :** مع ازدياد نمو شبكات التجارة العادلة حول العالم ظهرت مجموعة من التحديات تستهدف ممارسات شركات التجارة العادلة فيما بين الشمال والجنوب، ممثلة في انتشار موجة من الانتقادات حول عمل نظام استصدار الشهادات في الجنوب بدعوى أنه يعزز المصالح التجارية لها على تلك المتعلقة بالتنمية، لذلك فإن الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التجارة العادلة تعمل جاهدة على تخفيف الانقسامات والنزاعات التاريخية بين الشمال والجنوب.
- وعلى الرغم من هذا فإنه يلاحظ أن أولويات السوق في الشمال هي التي تعمل على توجيه نمو التجارة العادلة، وهذا ما يؤكد اهتمامات الجنوب حول تعزيز التجارة العادلة، من خلال العمل على تطوير أسواق التجارة العادلة المحلية والتحفيز على ظهور صادرات جديدة اقليمية، بالموازاة مع نموذج الصادرات التقليدي من الجنوب نحو الشمال.
- **موقع التجارة العادلة:** من أجل مشاركة مفهوم التجارة العادلة على نطاق واسع يتوجب عليها خلق شراكات جديدة مع الحركات الاجتماعية وتعزيز موقعها داخل الحدود المحلية للبلدان والاقتصاد والمجتمعات المدنية، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود بين منظمة استصدار الشهادات (FLO) وقطاع المنظمات التجارية البديلة (ATO) من أجل خلق أرضية مشتركة يتم على أساسها توسيع وزيادة مشاركة الحركات التجارية الأوسع نطاقاً واستدامة، وفي هذا الخصوص نجحت التجارة العادلة في أن تكون ضمن البرامج الحكومية لبعض الدول مثل البرازيل وجنوب أفريقيا كونها تحمل أفكار العدالة التجارية وتعمل على ترجمتها في الواقع العملي.
 - **إعادة تنظيم الرؤية والممارسة:** تتباين الرؤى حول نجاح التجارة العادلة في العالم، ففي الوقت الذي يسعى فيه البعض إلى تحويل التجارة التقليدية وأهدافها في السوق نحو تجارة تحقق أكبر قدر من المساواة بين السلاسل المختلفة للسلع، يرى البعض الآخر أن فكرة نجاح التجارة العادلة من خلال نمو السوق يعتبر مؤشر غير مشروط على النجاح لهذه الأخيرة.
- وفي الأخير يعيد الفاعلون من المنتجين والمستهلكين ومنظمات التجارة البديلة في جميع أنحاء العالم تأكيدهم على أولويات التنمية في التجارة العادلة، الأمر الذي يستدعي التفكير الجيد في إعادة تنظيم الرؤية والممارسة من أجل مهمة تحويل العولمة.

III - توسيع مفهوم التجارة العادلة في البلدان النامية عن طريق التجارة (جنوب - جنوب):

يعتبر العمل على توسيع نطاق التجارة العادلة على المستوى العالمي مكسب كبير للبلدان النامية، كونه يعمل على فك القيود أمام التجارة لكي تكون في خدمة المنتجين الصغار الفقراء ويحقق لهم سعر عادل يمكنهم من الحصول على أرباح، وهذه المكاسب تحققت نظير جهود المنظمات والمؤسسات التي رافقت منتجات أولئك المنتجين لكي تتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية في دول الشمال عن

طريق شرائها أولاً ثم بيعها بعد وسمها بشعار التجارة العادلة، التي تستجيب لمجموعة من المعايير التي تم بينها في فقرات سابقة من التجارة العادلة، ومن أجل العمل أكثر نحو الترويج حول الممارسات العادلة للتجارة ومع موجة التحرر التي شهدتها بلدان الجنوب النامية وتمكن هذه الأخيرة من التحكم في ثرواتها برزت الحاجة إلى تفعيل التجارة بين بلدان الجنوب كبديل عن التجارة شمال - جنوب ولا عدالة العلاقات التجارية بين هذه الأطراف، كذلك من العوامل التي ساهمت في تفعيل هذه العلاقة (جنوب- جنوب) التقارب في الخصائص والمقومات بين هذه البلدان ما يتيح في مراحل لاحقة من القدرة على فتح أسواق كبيرة وتبادل المنتجات والخدمات فيما بينها.

وفي هذا السياق من توسيع العلاقات بين البلدان جنوب - جنوب أثبتت الأرقام أنها تنمو بوتيرة جيّدة لتفوق مستويات 40 في المائة عام 2000 تستمر في النمو لتتجاوز حدود 54 في المائة عام 2010 ثم 57 في المائة عام 2018 من إجمالي الصادرات نحو المجموعة (انظر الجدول رقم 04)، بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر حول التقارب بين البلدان الواقعة في الجنوب فإنه بإمكانها الاستفادة من قاعدة الموارد الطبيعية التي تحوزها في توليد قيم مضافة من خلال إنتاج سلع تنافسية، تمكنها من تلبية احتياجاتها الداخلية وتأمين حاجاتها من مستلزمات لإقامة بنية تحتية جيّدة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في هذه البلدان، والحقيقة أن هذا الترابط بين بلدان الجنوب يعتبر شكل من أشكال التعاون والتبادل للعلاقات الاقتصادية الدولية.

لذلك ومن خلال البيانات المشار إليها في الجداول (02-04) من سيادة وسيطرة البلدان المتقدمة في الشمال على العلاقات التجارية الدولية نظير البلدان النامية، باعتبارها المستورد الأول لصادرات البلدان المتقدمة فإنها تشير إلى تحوّل هذه العلاقات نحو الجنوب (أي جنوب - جنوب) الآخذة في النمو خاصة مع اعتقاد هذه الأخيرة بالممارسات المشوّهة للتجارة الممارسة من قبل الدول الواقعة في الشمال، وعند النظر في نسبة التجارة للبلدان المتقدمة الموجهة نحو بلدان الجنوب (باقي التجارة المشار إليها في الجدول 04) فإننا نجد أنها تتراجع تارة أو تنمو بوتيرة بطيئة تارة أخرى، ففي عام 2000 سجلت نسبة 24.18 في المائة انتقلت إلى 32.39 في المائة عام 2015 لتتراجع إلى 31.70 في المائة عام 2018.

وأمام التنامي للتجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية فإن هذا سيخلق فرصاً هامة لهذه البلدان في مجال الزيادة من القدرات التصديرية داخل الاقليم، بالإضافة إلى أنه يفتح المجال لإقامة شركات ومشروعات استثمارية تستفيد منها في اطار التنمية وتحسين مستويات المعيشة في الداخل، ومع التقدّم الذي تشهده بعض الدول النامية في مجال التوسع في القطاعات الجديدة والديناميكية فإن فرص الشراكة والتبادل بين دول هذه المجموعة تتضاعف، خاصة إذا تم العمل على زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتبادل المهارات والخبرات داخل هذه البلدان عن طريق الاستفادة من الأفضليات المتاحة بين دول المجموعة (تجارة واستثمار).

ومع وعي البلدان الواقعة في الجنوب بضرورة ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية والعمل على توسيعها عملت إلى تقرير اتفاقيات تجارية اقليمية خلال العقود الماضية تنطوي على أهمية كبيرة من حيث التوسع والانتشار لهذه البلدان، ففي مطلع القرن 21 بلغت الاتفاقيات المعقودة 215 اتفاقية تجارية اقليمية تزايدت في عددها عبر الزمن ولم تقتصر فقط على الاتفاقيات في جانب السلع بل تعدتها إلى مجالات أخرى كالتجارة في الخدمات والاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية و أخرى.

وبهذا فإن التجارة جنوب - جنوب من شأنها أن تعمل على تلبية الاحتياجات الكبيرة من الطلب داخل هذه المجموعة، كما تعمل على توسيع المشاركة لهذه البلدان في الصادرات البينية (داخل المجموعة)، أي تحقق فرص النجاح للجميع في ظل مناخ من العدالة وعدم التمييز، وهذا ما يجعل للمنتجين الصغار استدامة في دخولهم وارتفاع في عوائدهم، كذلك تؤدي التجارة في هذا الوضع إلى رفع نصيب الفرد من الدخل الذي يمكنه من الحصول على احتياجاته المختلفة.

IV- الخلاصة:

تعتبر التجارة الخارجية القناة الأولى نحو العالم الخارجي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي تمكن المنخرطين فيها من كسب علاقات اقتصادية مع بلدان أخرى والولوج إلى أسواق جديدة، بالإضافة إلى العوائد التي تجنيها الدولة من خلال تسويق منتجاتها في هذه الأسواق، وأمام الحركة الواسعة والانتشار المضطرد للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية وتنامي تكنولوجيا الاعلام والاتصال تمكنت البلدان الصناعية الكبرى بحكم سيادة منتجاتها في هذه الأسواق بالإضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيات الصناعية من فرض سيطرتها وشروطها في الأسواق العالمية عن طريق التشريعات والقوانين التي تنصها في مجال التجارة الدولية تحت غطاء المنظمات الدولية كمنظمة التجارة الدولية، ما يؤدي إلى إبعاد المنتجين من البلدان النامية من الدخول إلى هذه الأسواق، وهذا بدوره يتسبب في فقدان عوائد كبيرة من الممكن الحصول عليها في الأسواق الدولية.

وعلى المستوى الداخلي لهذه البلدان لا يمكن بحال من الأحوال التنبؤ بحجم الخسائر التي من الممكن أن تلحق بالمنتجين أولاً ثم دخل المزارعين والأجور الزراعية والعمالة الريفية، خاصة إذا كانت هذه النشاطات الاعتماد الوحيد كمصادر لدخولهم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى كبح قدرة ورغبة المزارعين والمستثمرين في مجال الاستثمار نظراً لسيادة حالة من عدم اليقين إزاء عوائد الاستثمار الممكن تحقيقها في هذه القطاعات، وبهذا تنسحب هذه العوامل كلها لتعمل على الضغط والتأثير على خطط ومشاريع التنمية ومستويات الفقر في هذه البلدان (عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واختلال في التوازن المالي وميزان المدفوعات... الخ). لذلك وأمام هذا الوضع من اللاعدالة في العلاقات التجارية الدولية (خاصة في الأسواق الدولية) تم عن طريق المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الوصول إلى طرح فكرة التجارة العادلة كونها تعمل على مرافقة المنتجين الصغار والمهمشين في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق الدولية، ليتمكنوا من تحقيق فرصة الولوج إلى الأسواق الدولية والحصول على سعر عادل لمنتجاتهم، إلا أنه وبالرغم من الترويج والحملات التي أقامتها مجموعة المنظمات الراعية للفكرة عبر العالم إلا أنها لم تحقق الهدف المنتظر منها، لذلك من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على التجارة جنوب - جنوب كونها تعمل على نطاق واسع بالإضافة إلى أنها تمنح لبلدان المجموعة كافة الامتيازات وهذا اعتباراً من التقارب الواقع بين بلدان المجموعة لاشتراكهم في العديد من المقومات التي عن طريقها يمكن من تحقيق الامتياز والنوعية في مجال التجارة الدولية، بالإضافة إلى الاستفادة في توفير دخول وعوائد تمكنها من النهوض بمشاريع التنمية المستقبلية والحد من اتساع دائرة الفقر لدى مواطنيها.

- ملاحق :

الجدول (01): معدلات النمو المتوسطة السنوية في العالم النامي والمتقدم

2018-2013	2015-2010	2010-2005	2005-2000	
2.79	2.73	2.26	3.10	العالم
2.08	1.57	0.55	2.11	البلدان المتقدمة
4.14	4.90	5.95	5.42	البلدان النامية
0.65	1.99	3.57	6.64	البلدان التي بمرحلة انتقالية

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unectad-Stat).

الجدول (02): نسب الصادرات القطرية إلى الصادرات العالمية خلال فترات مختارة

2018	2015	2010	2005	2002	
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	العالم
52.033	52.074	53.942	60.372	65.689	البلدان المتقدمة
44.502	44.373	42.007	36.259	31.881	البلدان النامية
3.466	3.153	3.981	3.369	2.430	البلدان التي بمرحلة انتقالية

المصدر: نفسه. (سنة الأساس 2010 للجدولين).

نحو توطين التجارة العادلة في البلدان النامية عن طريق توسيع العمل بالتجارة (جنوب - جنوب)

الجدول (03): كثافة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مناطق مختارة خلال سنوات مختارة⁽⁰¹⁾

	2013	2010	2005	2000	1990
العالم	61.551	58.173	55.272	48.343	37.685
الدول النامية	69.656	68.968	77.166	66.491	49.116
الدول المتقدمة	56.580	52.459	47.939	42.819	35.677

⁽⁰¹⁾: كثافة التجارة تعبر عن مجموع الصادرات والواردات لكل من السلع والخدمات.

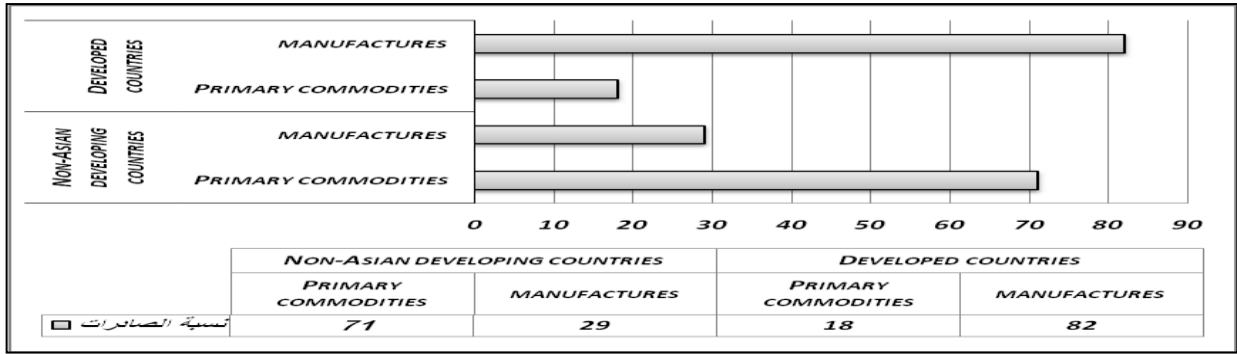
المصدر: نفسه (Unectad-Stat).

الجدول (04): نسبة التجارة السلعية (الصادرات) داخل الاقليم لسنوات مختارة

	2018	2015	2010	2005	2000
الدول النامية					
التجارة داخل المجموعة	57.60	58.03	54.66	46.25	40.67
باقي التجارة	42.40	41.97	45.34	53.75	59.33
الدول المتقدمة					
التجارة داخل المجموعة	68.30	67.61	68.57	74.98	75.82
باقي التجارة	31.70	32.39	31.43	25.02	24.18

المصدر: نفسه (Unectad-Stat).

الشكل (01): هيكل الصادرات العالمية (% المنتجات الأولية والمصنعة)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على تحليل ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ص 111.

- الإحالات والمراجع :

- 1- تختلف التبعية من البلدان النامية نحو البلدان الصناعية الكبرى في شكلها وأسلوبها فمن البلدان ما يرتبط ببلدان أخرى عن طريق اتفاقيات تجارية ومنها ما يكون نابع من نزعة استعمارية قديمة ومنها ما يكون عن طريق حصول مديونية بين البلدين وأخرى، وهنا يمكن التعبير عن مستوى الارتباط والتبعية للعالم الخارجي عن طريق حساب مؤشر الانفتاح التجاري.
- 2- عبد الغفار غطاس (2016)، الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ص 96 (بتصرف).
- 3- حشماوي مجّد (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 238.
- 4- ريتا باريش، ما تجب معرفته عن التجارة العادلة، جريدة أبواب، <على الخط>، على الرابط: <https://www.abwab.eu/>، شوهد يوم 2019/09/19 على الساعة (09.30)، عدة صفحات (بتصرف).
- 5- تأسست مؤسسة أوكسفام العالمية (OXFAM) سنة 1942 وهي عبارة عن اتحاد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تركز نشاطها لمكافحة الفقر عن طريق تغيير قواعد التجارة العالمية المشوهة وإتاحة الفرصة لمنتجات الدول الفقيرة لدخول الأسواق العالمية.
- 6- نحو المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية : ربط النساء المنتجات في حوض البحر البيض المتوسط عبر التجارة العادلة، <على الخط>، على الرابط: https://www.acpp.com/ruwomed/descargas/Ruwomed_AR_baja.pdf، شوهد يوم 2019/09/20 على الساعة (11.30)، عدة صفحات (بتصرف).
- 7- المرجع السابق، عدة صفحات (بتصرف).

⁸- Operaequa (Bioagrico.op) , **Fair Trade Standard** , <online>, https://www.bioagricert.org/images/doc-en/ingl_operaequa_fair_trade_10.pdf, (Visited 20/09/2019 (09:00), pp(02-05).

⁹- يعتبر الأطفال جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً، يستثنى أولئك العاملين في المزارع الأسرية بشرط عدم توظيفهم في الأعمال والوظائف الخطيرة وهذا لكي لا يعطل نموهم وحقهم في التعلّم والالتحاق بمقاعد الدراسة.

¹⁰- حيث يتم العمل على تشجيع المنتجات العضوية واستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير والعمليات ذات التأثير البيئي المنخفض، بالإضافة إلى إعادة تدوير نفايات الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز قيم تقييم المساءلة الاجتماعية والبيئية وإدارتها من قبل المشتغلين في سلسلة القيمة خاصة الشركات التي تقوم باستيرادها ومعالجتها وتوزيعها حتى تصل إلى المستهلكين.

11- CARNEGIE COUNCIL for Ethics in International Affairs, **The Fair Trade Future**, January 31, 2008, https://www.carnegiecouncil.org/publications/archive/policy_innovations/innovations/000031_, (Visited 20/09/2019 (08 :45).